



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح

Social support policy in Algeria, the economic cost and the inevitability of reform

بن قرين جمال، Ben guerin Djamel،^{1*} djamel_tlemcen@hotmail.fr،

بطيوي نسرين، Bettioui Nesrine،² bettioui92nesrine@gmail.com

¹ المركز الجامعي نور بشير بالبيض (الجزائر)

² مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/11/16

تاريخ القبول: 2022/11/15

تاريخ الإرسال: 2022/07/12

الكلمات المفتاحية	ملخص
الدعم الحكومي؛ الانفاق العمومي؛ التحولات الاقتصادية.	حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية توضيح كيف ساهمت التحولات الاقتصادية والمالية في تآكل متراكم للقدرة الشرائية للجزائريين، مع ارتفاع الأسعار وثبات الأجور منذ 2008، وهو وضع يدعونا إلى الجزم بأن سياسة الدعم المباشر لا يمكنها سد تلك الفجوات المتزايدة بين الحاجات الاجتماعية المحلية والتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وحتى المحلية، وهو ما نلمس آثاره اليوم من أزمات ندرة للسلع الأساسية والأدوية وارتفاع الأسعار خصوصاً في خضم الأزمة الوبائية العالمية. وخلصت هذه الدراسة بأن الدولة قادرة على التخلي التام عن سياسة الدعم الاجتماعي على الأقل في شكله المباشر، لما لذلك من تبعات اجتماعية خطيرة خصوصاً بعد تلك التحولات السياسية التي عرفتها البلاد. كما أن التوجه إلى استراتيجية إصلاح شاملة تحتاج إلى وقت كثير وأدوات علمية تقييمية وبنية لوجستية وتشريعية أكثر شفافية ومكاشفة.

تصنيف JEL: I18 ؛ H51

Abstract

We have tried, through this research paper, to clarify how the economic and financial transformations have contributed to a cumulative erosion of the purchasing power of Algerians, with the increase in prices and the stability of wages since 2008, a situation that calls us to assert that the policy of direct support cannot bridge these growing gaps between local social needs and changes. What is happening in global and even local markets, the effects of which we feel today are crises of scarcity of basic commodities and medicines and high prices, especially in the midst of the global epidemiological crisis.

This study concluded that the state is able to completely abandon the policy of social support, at least in its direct form, because of this has serious social repercussions, especially after those political transformations that the country has known. In addition, heading towards a comprehensive reform strategy requires a lot of time, scientific evaluation tools, and a more transparent and open legislative and logistical structure.

Keywords

government support; public spending; economic transformations.

JEL Classification Codes : I18 ; H51

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: djamel_tlemcen@hotmail.fr

1. مقدمة:

ظل الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة منذ سنوات طويلة يُشكل بالنسبة للعديد من الدول العربية سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها: حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الأساسية، وتوزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخل، والحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية، ودعم الانتاج والمنتجين، ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية وغيرها (اسماعيل، 2018، صفحة 03).

مذلت سياسات الدعم الاجتماعي الممولة ربيعاً والمناسبة في قنوات السياسات العمومية، إحدى أهم أدوات السلطة في تأسيس شرعيتها (الشرعية التتموية) لعقود، إذ كانت الخيارات الاقتصادية للسلطة منذ ستينيات القرن الماضي (تسيير ذاتي، اشتراكية، ثم انفتاح اقتصادي شكلي) ملارات صدت كلها في كون الدولة هي اللاعب الوحيد في تسيير الشأن الاقتصادي وتبدير التتمية، لاعتقاد السلطة أن لبرالية الاقتصاد والتنافس الحر للمجتمع على المصالح الاقتصادية، سيؤدي إلى حالة من الانقسام والتفتت .

لكن وعند تفحص معظم القطاعات الاجتماعية نلاحظ أنها تشكو من مظاهر تبعث على القلق ويزيد من تفاقم الأزمة التي أصبحت تعاني منها هذه القطاعات شعور قسم كبير من السكان بالجور.

إن هذا الشعور بالحرمان الذي كان موجودا من قبل قد ازداد بسبب التناقض الفادح بين حالة اليسر المالية الواضحة، وضعف الحلول المقدمة من طرف السلطات العمومية، التي تبقى مشلولة من جراء إجراءات الاستقرار الاقتصادي، التي تبدو وكأنها غاية في حد ذاتها وليست فقط وسيلة ضرورية لعودة نمو مستديم.

الاشكالية

يعتبر موضوع الدعم الاجتماعي، واحد من مسارات التدخل الاجتماعي للدولة ليعبر بذلك عن مدى استجاباتها للمسألة الاجتماعية بشكل عام (الشغل، الصحة، التعليم، السكن، التضامن الاجتماعي). لكن وفي ظل غياب أي تحسن في الأوضاع الاجتماعية خلال الفترة 2010-2022 فإن ذلك يدعونا الى التساؤل حول:

مدى فعالية إعادة التوازنات المالية في السياسة الاجتماعية؟ وهل نحن بصدد تراجع عن خيار الدعم الاجتماعي أم نحو حتمية إصلاح هذا النظام تحت وطأة الحاجات الاجتماعية من جهة، وتقلص الموارد المالية من جهة أخرى؟ وبالتالي هل أن هذه الأوضاع ظرفية أو أنها تعكس بوادر سياسة اجتماعية جديدة تدرج ضمن ميزانية الدولة؟

II. ماهية الدعم الحكومي وتطوره في الجزائر

1. مفهوم الدعم الاجتماعي

تروم فلسفة الدعم الاجتماعي إلى تقليل الفوارق الاجتماعية، وخلق توازن بين مصالح الأفراد في إطار سياسة اجتماعية عامة. وهي آلية ليست مرتبطة بالدول الرعائية في العالم الثالث فحسب، بل تنسحب كذلك على الدول الرأسمالية التي قامت على أساس مفهوم دولة الرفاه welfare state بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا ما نجده في النموذج الألماني والنموذج الفرنسي، كما وفي العديد من دول مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. غير أن الاختلافات تكمن أساساً في حدود التدخلات الدولية الخارجية في الشأن الاقتصادي ومعايير المبادرة والحرية والشفافية والرقابة والمحاسبة. وهي شروط ترتبط بظروف النظام السياسي في هذه الدول، ومسألة الشرعية وحدود الممارسات الديمقراطية واستقلالية وحيادية المؤسسات المنظمة للشأن العام.

تقدم برامج الدعم في شكل تحويلات نقدية مباشرة أو على شكل اعانات، أما من الناحية الرسمية فتشمل الاعانات جميع التدابير التي تهدف الى الحفاظ على الأسعار للمنتجين والمستهلكين من خلال تقديم دعم مباشر أو غير مباشر.

• عرفت المنظمة العالمية للتجارة (Commerce Mondiale Organization 2006) الدعم الحكومي على أنه : مجموعة من التحويلات المالية من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معين قصد مساعدته على تحسين مردودية، أو لشركة وطنية أو خاصة قصد الحفاظ على سعر المنتج والخدمة عند مستوى منخفض تماشياً مع القدرة الشرائية للمواطن (عيدودي، 2018، صفحة 04)

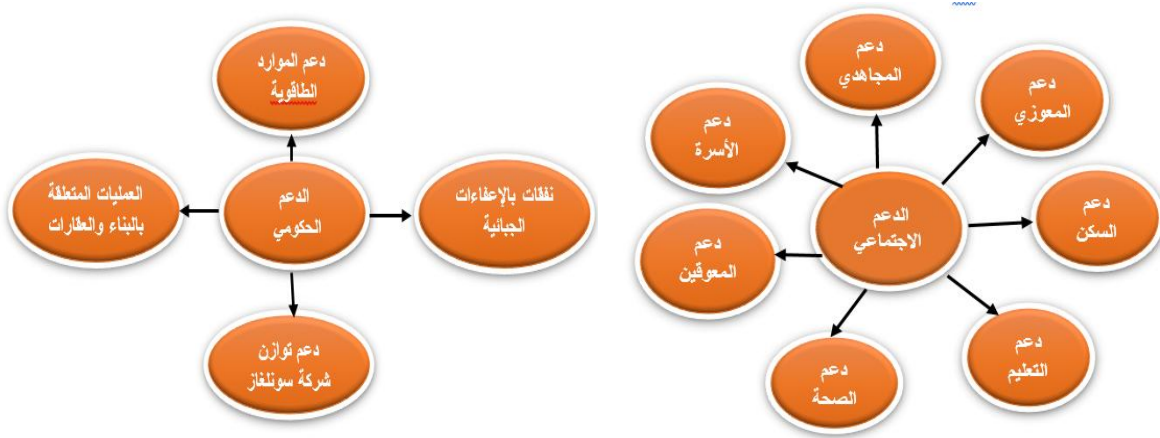
2.1. أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

بالنسبة للجزائر، ارتبط مفهوم الدعم الاجتماعي بمشروع الدولة الاجتماعية وشعار العدالة الاجتماعية، إذ تجسد ذلك في المواثيق المؤسسة للدولة، بدايةً من بيان أول نوفمبر كوثيقة مؤسّسة للدولة الجزائرية المستقلة والحديثة تحت عنوان بناء الدولة الديمقراطية الاجتماعية، ثم دستور 1976 وتحديداً المادة 11 منه في معرض حديثها عن النظام الاشتراكي والنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم عليه .

تعرف وزارة المالية الجزائرية الدعم الحكومي بأنه بعض أشكال الاعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (الدعم الصريح) أو غير مباشر (دعم ضمني) قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع (بكر، 2018، صفحة 112)

الشكل رقم (02) : هيكل الدعم الحكومي الضمني

الشكل رقم (01) : الدعم الحكومي الصريح



المصدر: حنصال ابو بكر، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية و تحقيق العدالة

الاجتماعية، مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية العدد 07، سنة 2018، ص 110

من خلال الشكل السابق يظهر لنا جليا بأن الدعم بما يُعرف بهيكل التحويلات الاجتماعية والذي ضم دعم الأسر (دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك، التعليم، الطاقة، السكن، الصحة، وخصوصاً فئة المجاهدين والمتقاعدين، وذوي الاحتياجات الخاصة). يمكن ملاحظة الأثر المالي والاجتماعي لهذه التحويلات مع بداية العهدة الرئاسية الأولى للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة (1999-2004)، وذلك طبعاً عائد إلى حالة الاستقرار السياسي الذي رافقه تحسن ملحوظ في أسعار النفط وتزايد التحصيل من الجباية البترولية، المُمول الأكبر للخزينة العمومية. وهذا ما

نلاحظه بالنظر إلى تصاعد قيمة هذه التحويلات من 315 مليار دينار سنة 2001 إلى 1207.8 مليارات سنة 2009، ثم 1760 ملياراً سنة 2018 ليصل إلى 1942 مليار دينار في قانون المالية سنة 2022.

III. الدعم الاجتماعي وهيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر

أمام تزايد التوترات الاجتماعية التي تعكس بروز مجتمع بـ " فئتين " يطرح كل ملاحظ للظرف الاجتماعي ثلاث أنواع من التساؤلات

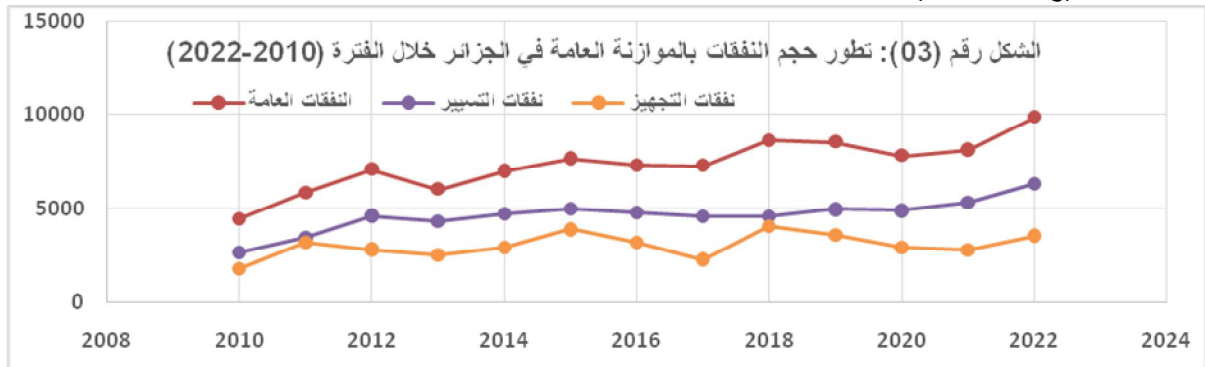
- بالدرجة الأولى، هل أنجزت التوازنات الاقتصادية الكلية بشكل متساو على المستوى الاجتماعي.
- من جهة أخرى، هل استعملت الوسائل المالية التي تملكها الدولة كالعائدات الجبائية والنفقات فقط بغرض إيجاد توازن محاسباتي أو هل هي بؤادر عن انتهاج سياسة اجتماعية جديدة.
- أخيراً، ما مكانة ميزانية الدولة في السياسة الجديدة لإنعاش النمو؟

ان الاجابة على هذا التساؤل يقودنا أولاً الى متابعة تطور أداء الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

1. أداء الموازنة العامة في الجزائر 2010-2020

شهد إجمالي الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2022) ارتفاعاً مطرداً، حيث تضاعف بأكثر من (100) مرة، إذ انتقل من 4466.94 مليار دج سنة 2010 إلى 9858.40 مليار دج خلال سنة 2022 تعود الزيادة المطردة في إجمالي النفقات إلى جملة من الأسباب منها ما هو حقيقي (اقتصادية، اجتماعية... الخ)، إذ ينتج عنها زيادة في المنفعة المترتبة عن إنفاق إضافي، ومنها ما هو ظاهري حيث لا يترتب عنها منفعة إضافية، وهي الأسباب التي تتعلق بالأساس بتدهور قيمة الدينار الجزائري، وزيادة عدد السكان (سهام، 2018، صفحة 320).

إن اعتماد الجزائر الشبه الكلي في تمويل نفقاتها (خاصة الاستثمارية منها) على إيرادات المالية النفطية، جعل اتجاهات الإنفاق العام في الجزائر عرضة لتقلبات أسعار النفط، وانعكس على تطور تركيبة الإنفاق العام، وكذا على مختلف المتغيرات الاقتصادية.



المصدر: من اعداد الباحث استنادا على:

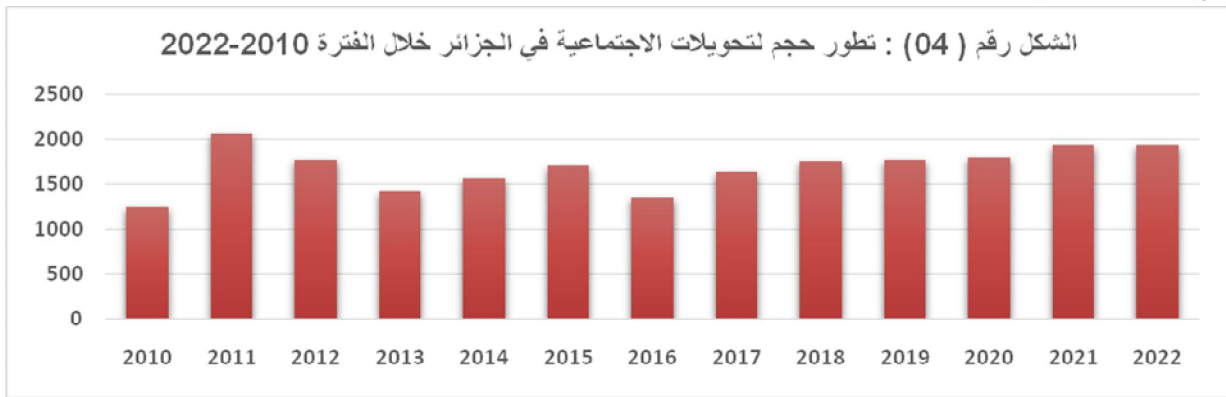
➤ مشروع ميزانية الدولة للسنوات 2010 إلى غاية 2022

أما بخصوص تركيبة النفقات العامة، فقد شهدت تطورا تماشيا مع التطورات الحاصلة في أسعار النفط. فخلال الفترة (2010-2022) نلاحظ ميلان كفة نفقات التشغيل على حساب نفقات التجهيز، نتيجة الارتفاع في نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية وكذا معاشات المجاهدين لتشكل بذلك نسبة لا تقل عن 60% من إجمالي النفقات العامة. ففي سنة 2010 بلغت نفقات التشغيل قيمة 2659.08 لترتفع بعد ذلك الى 6311.53 سنة 2022 ، وترجع

هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى ارتفاع نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية (بما فيها الخدمات العامة)، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فهي تستحوذ على نسبة تتراوح ما بين 31% إلى 46% والتي بدورها شهدت ارتفاعا من 1015.14 مليار دج سنة 2010 إلى 3546.90 مليا دج سنة 2022. وهو ما ترجم في برنامج التنمية الخماسي أو ما يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي رصد له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل (286 مليار دولار)، حيث خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40%، وكذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، كما خصص البرنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب من 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، بالإضافة إلى تحديث أجهزة الدولة المختلفة

2. تطور الدعم الاجتماعي في الجزائر وهيكلة التحويلات خلال الفترة (2010-2022).

ارتبطت تزايد مخصصات الدعم الاجتماعي خلال السنوات العشر الماضية، بتزايد المطالب الاجتماعية والحاح مسألة العدالة الاجتماعية على الحكومات المتعاقبة، وهو أمر مفهوم بالنظر إلى الطفرة النفطية التي عرفتها البلاد إلى غاية سنة 2014، ورغبة السلطة آنذاك في إعادة بناء مؤسسات وبنية تحتية قاربت على الانهيار بعد عقد من الأزمة الأمنية والسياسية. غير أن الملاحظ هو عدم تراجع الدولة عن الدعم، رغم انخفاض أسعار النفط بعد ذلك، والتي وصلت إلى حدود تاريخية (12 دولارا للبرميل) في ماي 2020. تحيلنا هذه الملاحظة إلى حتمية مفادها عدم قدرة الدولة على التخلي الكلي عن سياسة الدعم الاجتماعي، رغم الضغط المتزايد على الميزانية وانخفاض احتياطي الصرف إلى 44 مليار دولار حسب تصريح رئيس الجمهورية في جويلية 2020، بعد أن وصل إلى 200 مليار دولار سنة 2014. (بوزيدي، 2020، صفحة 200) والجدول التالي يبين مدى التطور الملحوظ لسياسة الدعم الاجتماعي للدولة من خلال التحويلات الاجتماعية



المصدر: من اعداد الباحث استنادا على:

➤ مشروع ميزانية الدولة للسنوات 2010 إلى غاية 2022

لقد أصبح وجود الدولة يتلاشى فيما يخص وظائف مراقبة العمل ومحاربة البطالة والحماية الاجتماعية. كما أصبحت وظائفها تنتشر في مجال الصحة والتربية كما أن سبب ذلك يعود إلى تقلص نفقات الدولة أو هل أن الأمر بتصور جديد للسياسة الاجتماعية؟
إن هذا السؤال له ما يبرره خاصة وأن ميزانية الدولة سجلت رصيدا إيجابيا على التوالي منذ سنة 2010.

وأمام مثل هذه النتائج المالية الكبرى، الإيجابية وتدهور الظروف الاجتماعية السالف ذكرها، تبقى متحيزين فيما يخص مدلول وأهداف الإجراءات الواردة في قوانين المالية السابقة وفي قانون المالية سنة 2022. ونلاحظ اختلالات ناجمة عن إعادة توازن الوظيفة الاجتماعية للدولة في مهامها الرامية إلى ضمان التماسك الاجتماعي عن طريق الجباية والنفقات. فضلا عن ذلك، فإن القيود المالية والإجراءات المؤقتة لا تسمح بمواجهة انتشار البطالة والفقر ولا بتوفير الشروط الاجتماعية للنمو. إن هذه الوضعية التي تعطل النمو تبين مدى عجز المؤسسات المبنية على التأثير على تكاليف العمل والتي تؤدي في النهاية إلى الركود الاقتصادي والتقهقر الاجتماعي (كمال،، 2014، صفحة 138)

3. هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر

تتكون الميزانية الاجتماعية للدولة من التحويلات ذات طابع اجتماعي لصالح الأسر وتشمل هذه التحويلات على النفقات التالية (النعمي، 2007، صفحة 132):

- نفقات دعم قطاع التربية منها: المنح والمرتبات القبلية، والمطاعم المدرسية.
- النشاطات المساعدة والدعم: وهي تخص النشاطات التالية:
 - ✓ نشاطات لفائدة المكفوفين والأطفال المسعفين والمعوقين.
 - ✓ الشبكة الاجتماعية.
 - ✓ صندوق تعويض الخاص بضحايا الإرهاب.
 - ✓ إعانات الدولة لصندوق الوطني لترقية الشغل.
 - ✓ الصندوق الخاص بالتضامن الوطني.

كما تشمل الميزانية الاجتماعية على تحويلات أخرى منها: منح المجاهدين، النشاطات الثقافية والرياضية والخدمات المباشرة مثل:

- الزيادة التفاضلية الخاصة بالمنح الصغيرة.
- الزيادة التفاضلية الخاصة بالمجاهدين.
- الدعم الموجه للصندوق الوطني للتقاعد.
- صندوق دعم الأسعار.
- إعانات موجهة للقطاع الصحي.
- مساعدة المراكز المختصة بالحماية الاجتماعية.
- صندوق تعويض نفقات النقل.

من الملاحظ أن الميزانية الاجتماعية للدولة تتكون من نفقات ذات طابع اجتماعي لمختلف الوحدات المحاسبية الاقتصادية لصالح الأسر. والتي قدرت بـ 206 مليار دج لسنة 1999 أي بزيادة 10% عن سنة 1998 وبتقدير مالي يصل إلى 6.221 مليار دج سنة 2000. وبالمقارنة مع سنة 1990 يقدر معدل الوتيرة السنوية لهذه النفقات بـ 35 % ، وتمثل هذه الأخيرة 5.4 % من الناتج الداخلي سنة 2000 بينما قدرت نسبتها بـ 6.5 % سنة 1999.

لقد أعطى قانون المالية لسنة 2015 أولوية خاصة للنفقات العمومية ويقدر كبير لصالح التحويلات الاجتماعية المقدر بـ 9.1 % من الناتج الداخلي الخام أي بارتفاع قدره 3.4 % مقارنة بسنة 2014. وتقدر التحويلات الاجتماعية المتأتية من ميزانية الدولة بـ 171.17 مليار دج وكانت موزعة على النحو التالي:

- دعم العائلات: 450.69 مليار دج

- دعم السكن: 341.42 مليار دج

- دعم الصحة: 323.20 مليار دج
- دعم التقاعد: 246.49 مليار دج
- دعم المجاهدين: 198.22 مليار دج
- دعم المعوزين والمعوقين ودوي الدخل المحدود: 148.72 مليار دج

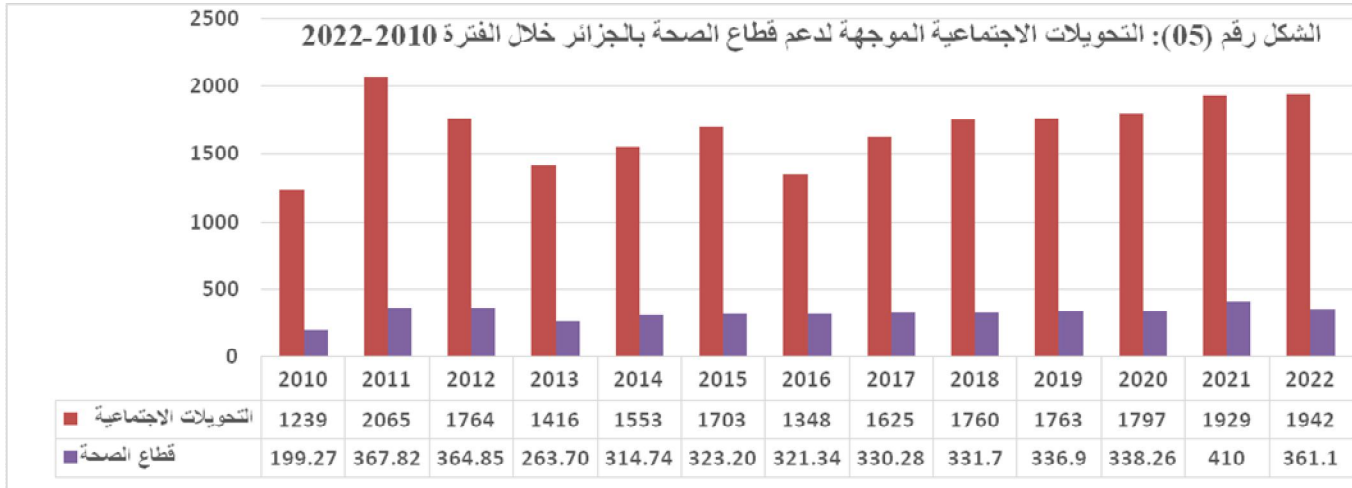
بلغت الانجازات الاجمالية 11801.07 مليار دج ما يمثل 24.84% من ميزانية الدولة و تخصص هذه النفقات أساسا للنشاط الاجتماعي و المساعدة والتضامن بأكثر من 58 % وقطاع السكن ضمن حسابات التخصيص الخاص المناسبة والمرجوة بعنوان هذا القطاع بنسبة 22 %

4. تطور التحويلات الاجتماعية حسب كل قطاع:

من الملح تصنيف مختلف أساليب التدخلات وتقييمها (تحويلات نقدية وتوفير الأملاك والخدمات والنشاطات الخاصة) المرهونة بها. وأمام تدهور الأوضاع الاجتماعية يجب التساؤل عن ملائمة هذه الوسائل فيما يخص مهمتها الرئيسية والسياسة الاجتماعية المنتهجة لتكييفها مع الاتجاهات الجديدة للاقتصاد:

1.4. الصحة

إن التطرق إلى الإنفاق الاجتماعي يقودنا إلى الحديث عن واقع الإنفاق الصحي أو بصفة أخص التعويضات الصحية ضمن الإنفاق الاجتماعي:



المصدر: من اعداد الباحث استنادا على:

➤ مشروع ميزانية الدولة للسنوات 2010 الى غاية 2022

من خلال الشكل تظهر أهمية التحويلات الاجتماعية المعبأة في ميزانية التسيير لوزارة الصحة والسكان واصالح المستشفيات خلال الفترة الممتدة 2010-2022 من خلال المبلغ المخصص لها والمقدر بـ 361 مليار دج سنة 2022، أي ما يعادل نسبة 18.58% من المبلغ الاجمالي للإعانات والمقدر 1942 مليار دج من نفس السنة، وعلى هذا الأساس يمكن حصر التحويلات الموجهة للقطاع الصحي من أجل دعم الحصول على العلاج في الأصناف الأساسية التالية (محمد، 2016، صفحة 250):

- اعانات الى المؤسسات الاستشفائية
- نفقات المرتبطة بالخدمات المقدمة في إطار اتفاقات التعاون الطبي
- الصحة المدرسية

▪ نفقات للمعوزين غير المؤمنين اجتماعيا بالمستشفى المركزي العسكري

إن إرساء الدولة للطب المجاني سنة 1974 وتزامنها مع إقرار المساهمة الجزافية للضمان الاجتماعي في تسيير المستشفيات، كان له أثر سلبي على التوازنات المالية للضمان الاجتماعي (الذي تعدى عجزه المالي 1.65 مليار دج سنة 1993) وذلك باعتبار التمويل الحكومي والتمويل عن طريق الضمان الاجتماعي من أهم المصادر الأساسية لتمويل الإنفاق على مستوى المؤسسات الاستشفائية بنسبة تقارب 90 % بحيث قدرت قيمة المساهمة المالية الحكومية للقطاع سنة 2015 بـ 315.89 مليار دج، أما مساهمة الضمان الاجتماعي فقد بلغت 65.22 مليار دج خلال نفس السنة. وبالتالي فهذه الأرقام توضح المستوى الحقيقي للمساهمة الكبيرة التي تقع على عاتق الدولة وبصفة أقل على عاتق الضمان الاجتماعي. إلا أنها لم تكن مبنية وفق أسس دقيقة، بل كانت محددة من طرف السلطات العمومية وليس لضمان الاجتماعي الحق في متابعة استهلاك هذه الأموال، ولا بمطالبة الهياكل الصحية بتبرير الإنفاق لهذه الأموال بالإضافة الى ذلك فقد لاحظنا بالقطاع عدت نقائص يمكن ايجزها فيما يلي (المحاسبة، 2018، صفحة 39):

✚ **غياب مقاييس متعلقة بالفعالية في منح الاعتمادات:** رغم ارتكاز توزيع الموارد على المؤسسات الصحية على معايير كالاحتياجات المعبر عنها من طرف المسيرين والهياكل المركزية المختصة وكذا استهلاكات السنة ن-2، إلا أن هذه المعايير تحتاج إلى تدعيم أكثر بالعناصر المرتبطة بالنشاط مباشرة كنسبة شغل الاسرة أو عدد العمليات الجراحية لنتناسب الموارد المالية مع الموارد البشرية والمادية.

✚ **الاعتمادات غير مناسبة مقارنة مع عدد الأسر:** يتجلى من الاعتمادات المحولة على عدد الاسرة المنظمة تباينا هاما بين الاعتمادات لكل سرير ويتجلى ذلك من خلال متوسط شغل الاسرة بالمؤسسات العمومية الاستشفائية المنتشرة عبر التراب الوطني بـ 43.13% مما يوافق 15000 سرير غير مستغل من أصل 32900 سرير منظم .

✚ **عدم استعمال التجهيزات بفعالية:** فيما يتعلق بجرد التجهيزات الطبية، أظهرت التحريات التي أجريت على مستوى الادارة المركزية، وكذلك عينة من المؤسسات الاستشفائية أن جرد هذه التجهيزات ليس ممسوكا بشكل تام، وتشويه الكثير من العيوب أهمها عدم شموله لكافة التجهيزات، وعدم تقييم التجهيزات، مما لا يسمح بالحماية الكافية لها، بالإضافة إلى عدم وضع حيز التنفيذ لنظام معلوماتي كأداة لتسيير هذه الحظيرة الضخمة من العتاد COH3.

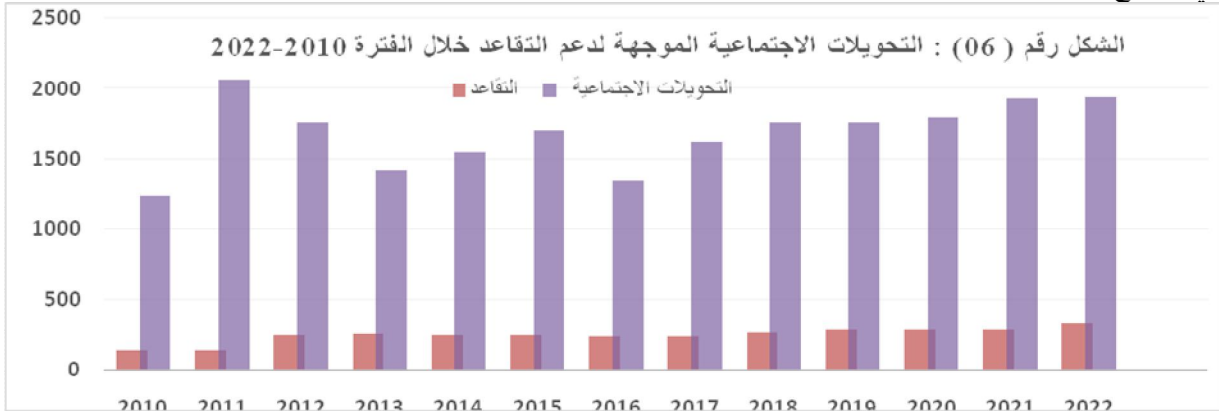
الجدول رقم 1 : نسبة العطب بالتجهيزات الصحية خلال الفترة 2014-2017

العدد	نسبة التعطل
46	5-1
37	10-6
38	15-11
26	20-16
15	25-21
24	35-26

المصدر: (التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017 ، ص 70)

2.4. دعم التقاعد:

ان أكثر من 96 % من نفقات وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي المتعلقة بالتحويلات الاجتماعية تتعلق بنشاطات دعم الدولة لأصحاب معاشات التقاعد الصغيرة وأصحاب معاشات العجز الخاضعة لنظام الأجراء وغير الأجراء أي ما قيمته 332.5 مليار دج سنة 2022 مع العلم أن قيمة التحويلات الممنوحة لهذا القطاع لم تكن تتعدى 144 مليار دج سنة 2010 أي أن نسبة الزيادة في قيمة التحويلات الموجهة لدعم التقاعد تعدت 56.62% ، والشكل الموالي يوضح ذلك :

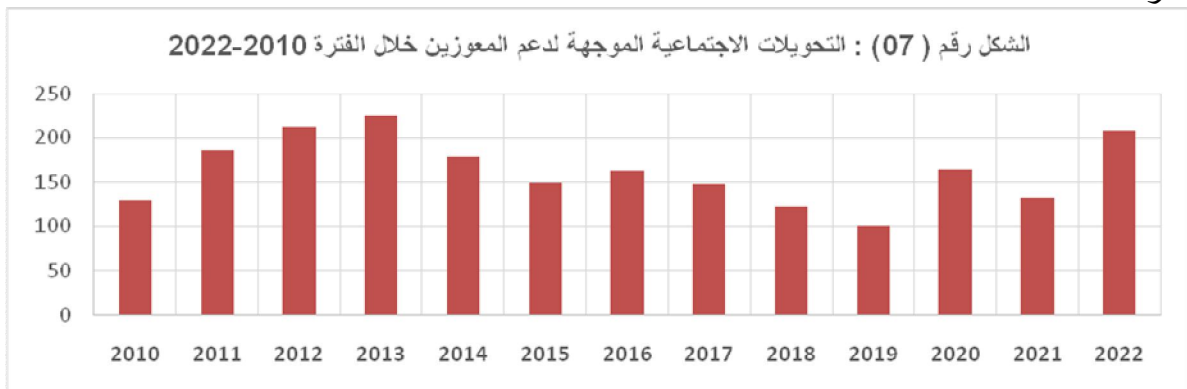


source: Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie. Algérie presse service APS, <https://www.aps.dz/>

بلغ عدد المستفيدين من هذه التحويلات حسب الحصيلة المقدمة من طرف صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء والصندوق الوطني للتقاعد 4126194 مستفيدا. من جهة أخرى بلغت المنحة التكميلية لفائدة المجاهدين 52.340 مليار دج (المحاسبة، 2018، صفحة 41).

3.4. دعم المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف

بلغت الاعتمادات الممنوحة من قبل وزارة التضامن الوطني، الأسرة وقضايا المرأة الى وكالة التنمية الاجتماعية للتكفل ببرامج الشبكة الاجتماعية: المنحة الجزافية للتضامن والأشغال ذات المنفعة العامة التي تقتضي يد عاملة كثيفة وبرنامج التنمية الجماعية التساهمية والخاليا الجوارية للتضامن ومصاريف تسيير البرامج ومصاريف التأمين الخاصة بحصة أرباب العمل للبرنامج الاجتماعي بمبلغ إجمالي 207.600 مليار دج مسجلا في الباب 46-05 " مساهمة لوكالة التنمية الاجتماعية " أي بنسبة 3,36% من الميزانية الاجمالية لوزارة التضامن الوطني، الأسرة وقضايا المرأة.



source: Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie. Algérie presse service APS, <https://www.aps.dz/>

- فيما يخص الاستهلاكات فقد قدرت بقيمة 58.606 مليار دج أي ما يعادل 40.09% مقارنة بالاعتمادات المتراكمة وبذلك فقد سجلت مبلغا متراكما بمبلغ 87.591 مليار دج سنة 2015.
- لكن القطاع خلال هذه الفترة قد سجل عدت اختلالات يمكن حصرها فيما يلي (المحاسبة، 2018، صفحة 42):
- إن تغطية الاحتياجات فيما يخص المنحة الجزائرية للتضامن تبقى ضعيفة مقارنة بالحصة الممنوحة، حيث قدر عدد الملفات المقبولة وقيد الانتظار 118.196 ملف الى غاية سنة 2015 منها 44853 ملف خاص بالأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة 29155 ملف للأشخاص المسنين وقد أدى كل هذا الى الزيادة في عدد الملفات من سنة الى أخرى على المستوى البلدي مشكال بذلك مصدرا للضغط الدائم على مسيري الشبكة الاجتماعية
 - 18.4% من بين الأشخاص المسجلين في قوائم المنحة الجزائرية للتضامن 155.550 مستفيد الى غاية 2016 هم مسجلون في السنوات ما بين 1994-2003 دون أي امل في التسوية ولذلك تؤثر هذه الوضعية على قدرة استيعاب الطلبات المقبولة من تلك التي هي قيد الانتظار
 - إن الاعتمادات الممنوحة لبرامج الأشغال ذات المنفعة العامة التي تقتضي يد عاملة كثيفة وبرنامج التنمية الجماعية عرفت استهلاكا ضعيفا خلال سنة 2010-2015 حيث قدرت النسبة بـ 8.49% و 33.5% على التوالي.
 - عدم قدرة مصالح وكالة التنمية الاجتماعية على امتصاص وانجاز بصفة فعلية برامج التنمية وهكذا بلغ عدد المشاريع غير المنجزة الى غاية 2014/12/31 حوالي 938 مشروع بقيمة 331822 مليار دج و 136 مشروع سنة 2015 بقيمة 46601 مليار دج.
 - عدم صدور القرار الوزاري المتعلق باستكمال الإطار التنظيمي للخلايا الجوارية للتضامن طبقا للمادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 307/08 المتعلق بالخلايا الجوارية للتضامن.
 - نقص التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال الاجتماعي خصوصا البلديات خالفا للمادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 307-08
 - خلال السنوات الأخيرة الماضية (2014، 2015، و2016) لم يتمكن جهاز المساعدة على الادمج المهني من تحقيق الأهداف المنتظرة منه، بل استمرت نتائجه في التراجع بشكل ملحوظ.
- الجدول رقم 2: المناصب المتوقعة والمحقة على مستوى جهاز المساعدة على الادمج المهني خلال الفترة 2014-**

2017

نسبة الانجاز	الفارق	المناصب المحققة	المناصب المتوقعة	
51,55	106.583	113.417	220.000	2014
48,05	145.471	134.529	280.000	2015
57,55	76.411	103.589	180.000	2016
52,30	78.702	86.298	165.000	2017
51,81	407.347	437.833	845.000	المجموع

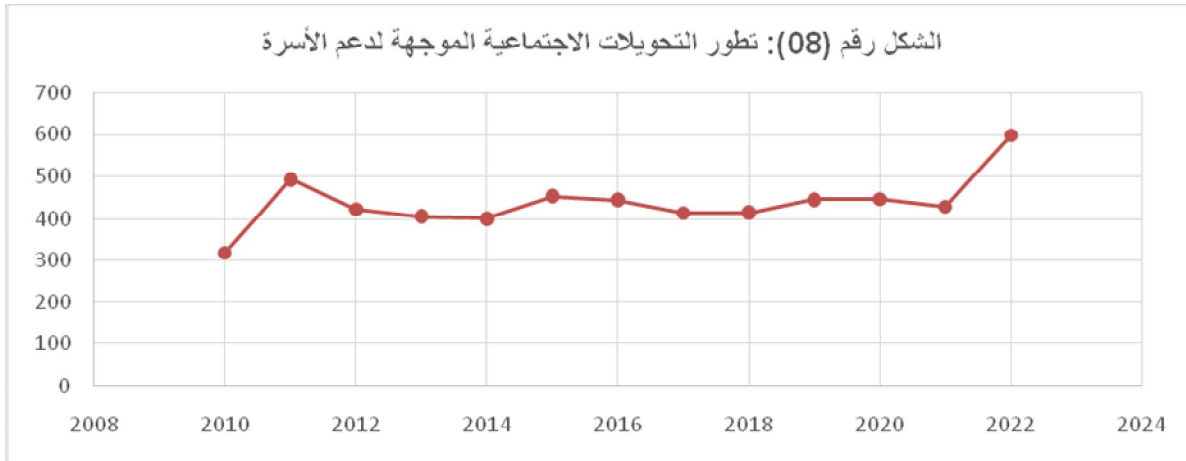
المصدر: (التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017، ص74)

يعكس هذا التباين بين الأهداف والانجازات سوء التخطيط والمبالغة في تقدير الأهداف دون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، وكذا ضعف أداء الوكالة الوطنية للتشغيل، التي لم تتمكن من تجسيد في الواقع سوى 51.81% من الأهداف المبرمجة طيلة أربع سنوات الأخير

4.4. دعم العائلات:

يمثل حجم التحويلات الاجتماعية في هيكل ميزانية التسيير لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري والمخصصة للمصالح المركزية ما نسبته 96.61% من الاعتمادات الممنوحة. هذه الاعتمادات موزعة بين الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) بمبلغ قدره 206.403 مليار دج، والديوان الوطني المهني للحليب (ONIL) بمبلغ قدره 34.451 مليار دج

كما تشمل الاعانات المخصصة لدعم العائلات حصة قدرها 66.5 مليار دج أي بنسبة 21.80% من ميزانية تسيير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي موزعة على نفقات التغذية بمبلغ 32 مليار دج والمنح بمبلغ 18.5 مليار دج والنقل الجامعي بمبلغ 16 مليار دج. حصة بقيمة 3 مليار دج مخصصة استثنائيا لاستقرار أسعار السكر الأبيض وزيت المائدة العادية المصفاة التي استهلكت بقيمة 1.023 مليار دج وحصة بقيمة 6.072 مليار دج مخصصة لصندوق تعويض مصاريف النقل سنة 2015



source: Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie. Algérie presse service APS, <https://www.aps.dz/>

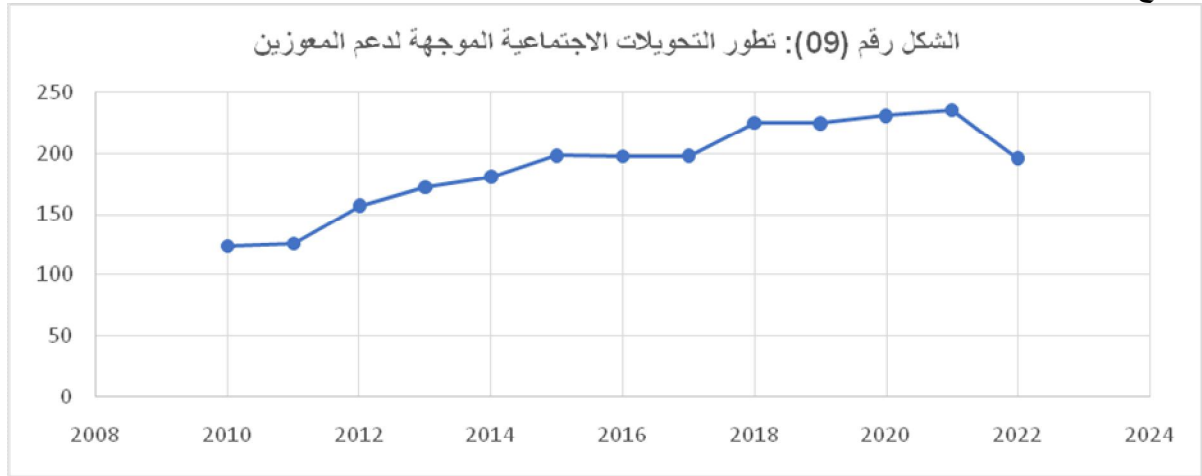
إن فحص شروط منح هذه المساهمات سمح بتسجيل الملاحظات التالية: (المحاسبة، 2018، صفحة 44)

- عدم احترام الديوان الجزائري المهني للحبوب والديوان الوطني للحليب تعليمية رئيس الحكومة رقم 10 المؤرخة في 16 جوان 2008، فيما يتعلق بتقديم الوثائق الثبوتية المسبقة لمنح جميع المساهمات المالية المرتبطة بتبعات الخدمة العمومية، التي تم تأكيدها عن طريق المراسلة الصادرة عن وزارة المالية رقم 5681 والمؤرخة في 26 نوفمبر 2013
- تجاوز الديوان الوطني المهني للحليب لحصص الحليب المرخصة من اللجنة الخاصة المنشأة لهذا الغرض على مستوى الوزارة. بقيمة قدرها 363 طن مسجلة ومخصصة للوحدات العمومية والخاصة للتحويل المتواجدة في جنوب البلاد حيث تم دفع المساهمة المالية المرتبطة بها سنة 2015
- تباطؤ في منح مختلف اقساط المساهمة، مما يؤدي إلى اللجوء المستمر للاقتراض البنكي وبالتالي الى مصاريف مالية إضافية تقع على عاتق الخزينة العمومية.

5.4. دعم المجاهدين

إن مبلغ 779,192 مليار دج الذي خصص لمنح المجاهدين ولذوي حقوق الشهداء ولضحايا المتفجرات وذوي حقوقهم وكذا لكبار معطوبي الضحايا المدنيين، استهلك في حدود 196786 مليار دج أي بتجاوز قدر ب 4.087 مليار دج الذي يبقى مع ذلك مسموحا بحكم الطابع التقييمي لهذه الاعتمادات من هذا القبيل المادتان 28 و 29 من القانون رقم 84-17 (المحاسبة، 2018، صفحة 46).

يضاف الى هذا، التسديد دفع المعاشات العسكرية للعجز بقيمة 26255 مليار دج ، ولم يتم تغطية سوى مبلغ قدره 7810 مليار دج فقط عن طريق ميزانية الأعباء المشتركة، خالفا لما تقتضيه أحكام التعليمات الوزارية رقم 96/02 التي تنص على أنه في حالة عدم كفاية الاعتمادات، يتعين على أمين الخزانة الرئيسية المطالبة من وزارة المجاهدين بوضع اعتمادات تكميلية، ان هذه الممارسة أصبحت مكرسة من سنة لأخرى.



source: Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie. Algérie presse service APS, <https://www.aps.dz/>

IV الأثار المالية والاقتصادية لسياسة الدعم الاجتماعي وسبل اصلاحها

1. الأثار المالية والاقتصادية لسياسة الدعم الاجتماعي

تعتبر التحويلات الاجتماعية وسيلة للسياسة الاقتصادية. ويعد الضمان الاجتماعي إحدى أدوات التحويل التي تتمثل في الاقتطاع وإعادة التوزيع. ولا تنحصر اقتطاعاته ونفقاته فقط في الأعباء والتكاليف خلفت سياسة الدعم الاجتماعي على مدى عقود، آثاراً عميقة على الاقتصاد الوطني وتوازنات الخزانة العمومية المالية، كما خلقت على هامش أدوار الدولة الاجتماعية اختلالات وانحرافات متعددة الأوجه اقتصادية ومالية وحتى اجتماعية وسياسية، وهو ما سنحاول حصره فيما يأتي (BOUCHAOUR, 2015, p. 16) :

أولاً. الضغط المتزايد والمتراكم على ميزانية الدولة بفعل تزايد الحاجات وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والذي خلق بدوره أثراً سلبياً على ميزان المدفوعات، وظهر مؤخراً في أزمات الندرة وارتفاع الأسعار لعدد من المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وفي عجز الخزانة العمومية عن تغطية الفارق في الأسعار، الأمر الذي تعامل معه الخطاب الرسمي بمنطق افتعال الأزمات تحت مسمى المضاربة والاحتكار.

ثانياً. نتج عن التحويلات الاجتماعية في دعم الأسر والسلع واسعة الاستهلاك فوارق واسعة في أسعار هذه السلع والمواد المستوردة، مقارنةً بأسعارها في الدول المجاورة، ما نتج عنه تمدد لظاهرة التهريب عبر الحدود، وحتى في حالات أخرى تصدير نفايات مصنعة بمواد مدعومة، وهو ما مثّل نزيفاً مزمناً للاقتصاد الوطني .

ثالثاً. أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فإن ميزانية الدولة تتحمل عبئاً متراكماً بالنظر إلى مصروفات الدعم والذي لا حدود مالية له. فهو يرتبط بأسعار المواد الغذائية المدعومة، وكذلك بالمواد الطاقوية في الأسواق العالمية والتي بارتفاعها ترتفع كلفة الدعم من ميزانية الدولة. كما أن الدعم الاجتماعي يتوزع على جميع فئات الدخل، سواء المنخفض أو المرتفع، بالرغم من أن فلسفة الدعم الاجتماعي يفترض بها أن تذهب إلى أصحاب الدخل المحدود. وهذا ما يعزز مبدأ اللامساواة. فحسب تقرير للبنك الدولي حول نظام الدعم الاجتماعي، وتحديداً فيما يتعلق بدعم المحروقات، فإن الفئات ذات المداخل المرتفعة تستهلك من المواد الطاقوية ستة أضعاف ما يستهلكه أصحاب الدخل المحدود، وهو المنوال نفسه الذي تستهلك به تلك الفئات المرتفعة دخل الكهرباء بنسبة 61% من الدعم المخصص لهذه الخدمة والمياه بنسبة 58% والمواد الغذائية بنسبة 18% (بكر، 2018، صفحة 229)

رابعاً. رغم الفعالية النسبية لهذه السياسة في تحقيق الأهداف المنشودة في الأجل القصير، إلا أن الواقع العملي برهن على أن الاستمرار فيها على المدى الطويل ترتبت عليه جملة من التداعيات تمثلت في تشجيع وزيادة استهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، وتسريع وتيرة نمو النفقات العامة، وتباطؤ نمو الموارد العامة، إضافة إلى التشوّهات السعرية، وتشجيع تهريب السلع عبر الحدود.

خامساً. علاوة على ما تقدم وفي ضوء التحديات المالية التي تواجهها الجزائر، أصبح من الصعب الاستمرار في تمويل الكلفة المرتفعة لبرامج الدعم الذي أصبح يزاحم تمويل الاستثمار العام خصوصاً والنقل والبنية التحتية، في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، فضلاً عن آثاره على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية

سادساً. في ظل هذه التداعيات ازدادت الحاجة إلى إعادة النظر في نظم الدعم الحكومي والتدرج في خطوات إصلاحها بما يتجاوز الجهود السابقة المبذولة. في هذا الدعم الذي يشكل عبئاً على الموازنة العامة.

2. إصلاح نظام الدعم الاجتماعي: تراجع أم تطور؟

في العموم، يمكن أن نجمل الوضعيات التي تلجأ فيها الدول إلى حتمية إصلاح نظام الدعم الاجتماعي أو التخلي عنه من خلال مجموعة من الخيارات الداخلية تكون محل نقاش بين السلطة والفاعلين المحليين في الحقل الاقتصادي، خاصاً كان أو عاماً، وكذلك الشركاء الاجتماعيين (نقابات عمالية، جمعيات، خبراء... الخ) وذلك من خلال:

- ان التركيز فقط على استقرار النفقات والتوازن المالي يؤدي إلى مفهوم الانتقائية في الحماية الاجتماعية. وبدلاً من التركيز على تحليل الحاجات، فإن شرط عدم التوفر على موارد، الذي يشكل عنصراً هاماً في تنمية الحماية الاجتماعية، يصبح المقياس الوحيد. إن الفئة الأكثر حرماناً هي التي تستقطب الجهود. وتتمثل الآثار السلبية لهذه المنهجية الجديدة في تقادم أعباء التسيير الناجمة عن عملية الانتقاء ومقياس الموارد من جراء جهاز مراقبة معقد. وحسب هذه الدراسة، يجب الاستمرار في التفكير في هذه المحاور واتخاذ إجراءات في ميدانين رئيسيين ألا وهما التسيير والتخطيط.
- ينبغي استعمال الوسائل التقنية الحديثة في مجال البحث الاجتماعي الميداني حول آثار الحماية الاجتماعية. وسيسمح التسيير المعلوماتي للبطاقات بالتوفر على معطيات، في زمن حقيقي، عن الآثار الاقتصادية والمالية للحماية الاجتماعية في مختلف فروعها وعن المستفيدين منها.
- لا بد من بذل جهود في مجال التقديرات والبرمجة. إن إلغاء الضبط المركزي عن طريق التخطيط قد نجم عنه معرفة أقل فيما يخص التدفقات المالية الظاهرة أو الخفية وشبكات التحويلات وأكثر من ذلك تقلص قدرات التوقع. إن إعداد ميزانية اجتماعية للدولة والأمة لم يعد معمول به منذ قرابة عشرين سنة، كما أن ظهورها من

- جديد كغاية، حديث العهد، غير أن نجاعة هذه الميزانية ستتحصر في وظيفة حسابية مالم تندرج في منظور التخطيط الاجتماعي وتوخي الجودة.
- يجب في الحين إعادة تكييف أدوات السياسة الاجتماعية فوراً في إطار برنامج خاص موجه أولاً نحو شرائح السكان الأكثر حرماناً هذا قد ما يسمح بتحسين كمي ونوعي لظروف معاشهم وبقليل بعض التباينات في استعمالهم للمصالح الاجتماعية الأساسية (السيما الصحة والتربية)
 - وبهذا الصدد، يجب بذل جهود معتبرة فيما يتعلق بالوسائل المستعملة إلى حد الآن بداية بالعمل على تحقيق أحسن تماسك بين مختلف أساليب التدخل الاجتماعي للدولة والشركاء الاجتماعيين .
 - من الملح تصنيف مختلف أساليب التدخلات وتقييمها (تحولات نقدية وتوفير الأملاك والخدمات والنشاطات الخاصة) المرهونة بها. وأمام تدهور الأوضاع الاجتماعية يجب التساؤل عن ملائمة هذه الوسائل فيما يخص مهمتها الرئيسية والسياسة الاجتماعية المنتهجة لتكييفها مع الاتجاهات الجديدة للاقتصاد.
 - يدل ضعف النتائج المحصل عليها والملاحظة على مستوى المؤشرات الاجتماعية عن الالتباس الموجود في تحديد الآليات ونمط الأهداف والوسائل وغياب التمييز بين المدى القصير والطويل في مهام الخدمات الاجتماعية والسياسات الاجتماعية. وتعتبر عملية التوضيح شرطاً ضرورياً لتطبيق سياسة اجتماعية ظرفية، ذات توجه هيكلي وتخطيط اجتماعي، اللذان يندمجان تماماً في الوقت الراهن.
 - ويتعين على السياسة الاجتماعية الظرفية تعزيز التدخلات سنوياً، وفقاً للتوترات المتولدة، والمقتضيات الاقتصادية والأوضاع الطارئة. أما بالنسبة للتخطيط الاجتماعي، فقد أصبح ضرورة ملحة، إذا كانا نرغب في إعطاء نمو الإنعاش بعداً للعدالة وتكافؤ الفرص.
 - وعلى ضوء تحليل تطورات الوضعية الاجتماعية وانعكاساتها على ظروف السكان المعيشية، أصبح من الضرورة تقديم حصيلة مستفيضة لنتائج مختلف أشكال التدخل الاجتماعي في فترات منتظمة. إن إعداد حصيلة اجتماعية للأمة بأسرها من شأنها أن تدعم حصيلة الاقتصاد الكلي والمالي التي تقدمها مصالح الحكومة.
 - لا يجب أن تكتفي السياسة الاجتماعية بتلبية أغراض سخية لكن غير واضحة ولا بالخلط بين التدخلات على المدى القصير والأهداف المنشودة على المدى الطويل، وتتحول وفق هذا الشرط من وضعية يسيطر فيها النشاط الاجتماعي السلبي في معالجة ظاهرة الفقر إلى سياسة اجتماعية نشيطة. وبهذه الكيفية فقط، يمكن وصف تطور للضوابط الاجتماعية التي تمت دراستها سابقاً.

V. خاتمة:

يكتسي تدهور الظروف الاجتماعية طابعاً مستديماً يزيد من غموض وتعقد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلاد. وقد طرح التنازل عن النموذج المركزي للنمو وركود نظام الإنتاج الوطني العمومي والخاص، إضافة إلى غياب إنعاش الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية، نوعين من المشاكل للسياسة الاجتماعية: مشكلة الإمكانيات من جهة، وقضية المبادئ من جهة أخرى. لذلك يبدو أن السلطات تعيد النظر في تقنيات السياسة الاجتماعية وأغراضها الأساسية المتمثلة في الحماية الاجتماعية. ومهما يكن، يتم التركيز بشكل أولي على الإجراءات التقنية المستعجلة التي تجري دون انتهاج استراتيجية اجتماعية شاملة.

إن الأوضاع الاجتماعية خلال الفترة 2010-2022 تعتبر تأكيداً على التوجه الواضح نحو تجديد أبعاد السياسة الاجتماعية. وقد تأكد هذا التحول داخل الإطار التقليدي في السياسة الاجتماعية رغم عجزها عن تجنب الإفقار الأفقي والعمودي أو تشجيع التنمية عبر تخفيض الأعباء الاجتماعية والمرونة في التشغيل. ويعبر الشركاء الاجتماعيين عن قلق متزايد إزاء آثار إعادة التوازنات والقدرة على مكافحة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفوضى الاقتصادية وتحسين الاستفادة من ظروف معيشية لائقة وتعزيز عمليات الإدماج الاجتماعي والمساهمة في اتخاذ القرار.

الاستنتاجات:

- لم تعرف المؤشرات الرئيسية للوضع الاجتماعي على مستوى الطرف المرتبط الصحة، التضامن، التشغيل والاستهلاك والقدرة الشرائية والمداخل وهي عوامل تؤثر على طلب الأسر من الاستهلاك الفردي والجماعي وظروف المعيشة (الصحة، السكن)، أي تحسن ملموس.
- طالما يتم التعامل مع السياسة الاجتماعية كنفقات إضافية وليس تكاليف منتجة، لن تحقق الإصلاحات التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الموارد البشرية أي نتائج إيجابية
- يعكس الطرح الحالي انحصار السياسة الاجتماعية وتقلصها وفعاليتها النسبية بسبب عدم ملائمة المبادئ التي تنتهجها.
- على الصعيد التقني، لم تسمح هذه الإجراءات بإبراز خدمات عمومية في مجال التشغيل وتسيير سوق التشغيل وتوجيهها بكل أبعادها. كما لم تسمح بتوحيد أطر الحماية الاجتماعية مع التأكيد في آن واحد على تطور مفهوم التهديد المرتبط بمرونة مناصب الشغل وظرفيتها.
- في مجال تمويل التضامن الاجتماعي لم تقدم أي حلول مستديمة، نظرا لقطع العلاقة بين الأجور والتضامن مع الغير مؤجرين. إضافة لذلك، نظرا لتطورها خارج النظام تهدد هذه الإجراءات الاستقرار المالي لجهاز التقاعد والحماية الاجتماعية
- يبدو أن الأجهزة المستعملة من طرف السياسات الاجتماعية مهددة على المدى القريب بفقدان نجاعتها سواء كان على مستوى ضعف الموارد أو عدم تكيف مهامها مع الحاجات في هذا الميدان.
- وفي الأخير، تعاني مختلف الأجهزة من نقص الانسجام والتلاحم والتنسيق في تصورها وتطبيقها، مما نوصي بالتبني العاجل لإطار أكثر ملائمة لمختلف التدخلات في ميدان الحماية الاجتماعية.

VI. قائمة المراجع

1. أحمد النعيمي. (2007). الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة. رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
2. حنصال أبو بكر. (2018). استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، صفحة 112.
3. سعيدة بوزيدي. (2020). أثر سياسة الدعم على الانفاق الحكومي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، صفحة 200.
4. شباب سهام. (2018). أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان.

5. طارق اسماعيل. (2018). سياسة الدعم الحكومي في الدول العربية . الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
6. علي دحمان محمد. (2016). تقييم نفقات الصحة في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية). رسالة دكتوراه . جامعة تلمسان ، الجزائر .
7. قويدري كمال،. (2014). دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر. رسالة ماجستير. جامعة البليدة.
8. مجلس المحاسبة. (2018). التقرير السنوي. الجزائر .
9. مجلس المحاسبة (2017) ، التقرير السنوي، الجزائر.
10. ميمش سلمى ، فاطمة الزهراء عيدودي. (2018). أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة 1986-2017. مجلة التكامل في الاقتصاد العالمي ، العدد 26، صفحة 04.
11. Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Ministère de Finance, Algérie. Algérie presse service APS, .i <https://www.aps.dz/>
12. BOUCHAOUR, A. T.-R. (2015, Septembre). Les Politiques Sociales Algériennes: Des instruments pour quelles cohérences? *Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale, N° 01.*
13. مشروع ميزانية الدولة للسنوات 2010 الى غاية 2022